المعوقات الميدانية للبرامج الحكومية في مجال مواجهة البطالة الحضرية
مدينة المسيلة نموذجا

Government programs that aimed to reducing unemployment in the Algerian city
M'SILA CITY AS A SAMPLE

د. سليمة بوخيط- جامعة محمد بوضياف المسيلة- الجزائر

ملخص: انتهجت الحكومات الجزائرية المتعاقبة برامج مختلفة موجهة للعديد من القطاعات، غير أن البعض منها لها خصوصية كونها موجهة لقطاعات حساسة، مثل تلك البرامج التي اعتمدت مؤخرا والموجهة لقطاع التشغيل بغرض الحد من مشكلة البطالة في المناطق الحضرية، غير أن التطبيق الميداني لهذه البرامج قد تأثر بالعديد من الظروف، وبالتالي كانت له من النتائج ليس بالضرورة تلك المخطط لها والمستهدفة نظرا للعديد من الاعتبارات.
الكلمات المفتاحية: المعوقات، البرامج الحكومية، البطالة الحضرية.

Abstract : Algeria's consecutive governments followed various programs at many sectors ; but some of them have the specificity because they are directed to sensitive sectors ; Such as those recently adopted programs that directed to the employment sector to reduce the problem of urban unemployment.although the applying field of these programs has influenced by many conditions ;therefore ;It had unexpected results due to many reasons.
key words: Constraints, Government Programs, Urban Unemployment.

مقدمة

إن البطالة من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية الخطيرة بأي مجتمع، فتأثيرها لا يقتصر على الناحية الاقتصادية بل أن لها من الانعكاسات الاجتماعية ما يجعل الدول تبذل جهدها لمحاربتها والتخفيف منها قدر المستطاع ولم لا القضاء عليها.

فظاهرة البطالة زيادة على مسبباتها المتعلقة بالهجرات الريفية الحضرية، وسوء التوازن بين العرض والطلب على اليد العاملة في سوق العمل الحضري، كان لها مسببات أخرى ارتبطت بالوضعية الجديدة المتأزمة للاقتصاد الجزائري، حيث عرفت البنية الاقتصادية الاجتماعية للجزائر تحولات بعد الثمانينات من القرن العشرين استهدفت إنشاء سيطرة الدولة على ملكية وسائل الإنتاج وتبنيها لما يعرف بالاقتصاد الحر كنتيجة حتمية وكحل للأزمات متعددة الجوانب والركود التام في حركة الاقتصاد الوطني، وما أسفر عن ذلك من وضع معيشي متردي، أهم ميزاته؛ توسع نطاق مشكل البطالة، وخاصة مع إجراء إعادة هيكلة المؤسسات الاقتصادية ثم الشروع في استقلاليتها بعد 1986، وانتهاء بسلسلة ما يسمى بالإصلاحات الاقتصادية بخوصصة مؤسسات القطاع العام بشكل تدريجي، كل هذه الإجراءات زادت من حدة أزمة البطالة وخاصة مع تسريح الكم الهائل من عمال المؤسسات العمومية التي مستها عمليات الإصلاح سالفة الذكر، حيث سجل المجلس الوطني الاقتصادي في هذا السياق حوالي 76227 طلبا للعمل خلال السداسي الأول فقط لسنة 1995 مقابل شبه انعدام للتوظيف.

ليتضاعف هذا الرقم كل سنة ليصل عدد العاملين 5725921 شخصا سنة 2000 و8594243 شخصا سنة 2007 م بمقابل 8153646 شخصا قادرا وراغبا في العمل سنة 2000م، و9968906 شخصا سنة 2007 (*ons,2010*)، لتصل نسبة البطالة إلى 11.3% سنة 2008.

والجدير بالذكر أن ظاهرة البطالة تزداد حدتها في المدن حيث يثير التقدم التقني للمدينة هجرات واسعة إليها دون أن يكون لها صلة بحاجة المدن إلى يد عاملة إضافية، ما حتم ضرورة الانشغال بها من طرف السياسيين في مختلف برامجهم التنموية.

1. مقاربة مفاهيمية

1.1 مفهوم البطالة الحضرية:

لقد اختلف المفكرون في إعطاء مفهوم واضح لظاهرة البطالة نتيجة تعدد أنواعها واختلاف أسبابها، فمنهم من يراها تلك الحالة التي يكون فيها الشخص قادرا على العمل وراغبا فيه ولا يتمكن من إيجاد فرصة عمل(عاطف عبد الفتاح، 1985، ص26)، وهناك من يعرفها بأنها الحالة التي يصعب فيها على بعض الأفراد القادرين على العمل الحصول على عمل ملائم لهم(صلاح الفوال، 1996، ص 76).

فالبطالة من خلال التحديدين السابقين تأخذ عدة متغيرات بعين الاعتبار في تعريفها مثل قدرة الشخص على العمل والرغبة فيه والبحث عنه وعليه فهذا التحديد يستبعد الأطفال والشيوخ وغير الراغبين في العمل كالنساء الماكثات في البيوت والشباب الذي يزاولون دراستهم،

فمفهوم البطالة يختلف من مجتمع لآخر وفقا للشروط والمعايير التي يضعها المجتمع نفسه للعمل.

أ-تعريف السوق الأوروبية المشتركة: وضعت مجموعة مقاييس لتحديد الشخص البطال وهي:

- إذا انتهى عقد عمله ولم يجد عملا آخر.
- إذا تم تعليمه وتدريبه ولم يجد عملا.
- إذا استغني عن خدماته قبل انتهاء عقده ولم يجد عملا آخر.

بحيث تنتهي البطالة عندما يتحقق التشغيل الكامل ولا يتحقق ذلك إلا إذا كان الفرق بين القوة العاملة الفعلية والقوة العاملة المستخدمة يميل إلى الصفر(ولاس بيترسون ترجمة برهان دجاني، دت، ص 135).

كما يتحقق التشغيل الكامل في حالة الرواج والانتعاش الاقتصادي الذي يشهده المجتمع والذي يمكن أن يحقق أعلى درجات الأمن الاقتصادي والاجتماعي والسياسي لأية دولة كانت.

إن مسألة تحديد معايير أو مقاييس معينة يتم بواسطته تحديد فئة البطالين عن غيرهم اعتمدها كذلك الباحث "لقجع".

ب-تعريف لقجع للبطالين: (*Lakjaa,1996 , p05*) حيث يعتبر الإحصائيات الرسمية تعرف فعليا البطال من خلال خمسة معايير أساسية هي:

- أن يكون سنه يفوق 16 سنة؛
- أن يكون بدون عمل أثناء عملية الإحصاء؛
- أن يكون راغبا في العمل؛
- أن يكون قادرا على العمل.

وهو التحديد الذي اعتمده كذلك المكتب الدولي للعمل *(BIT)* سنة 1990 حيث أحصت 1.156.000 شخصا بينهم 1.069.000 بطالا وفقا لما سبق ذكره من معايير.

ومن خلال مختلف التعريفات التي أعطيت لظاهرة البطالة فالحضرية منها ظاهرة تختص بها الأوساط الحضرية وتنم عن نوع من اختلال موازين العرض والطلب على اليد العاملة في سوق العمل الحضرية، حيث أن التقدم التقني وأسطورة المدينة خلفت معدلات هائلة من الهجرة الريفية الحضرية دون أن تكون العملية على صلة بحاجة المدن إلى سكان عاملين، مما أدى زاد من معدلات الأنشطة الطفيلية كماسحي الأحذية والباعة المتجولين والشغالات وغيرهم كصمام أمان للبطالة في المدن، حيث تتحول العمالة الناقصة في الأرياف إلى عمالة ناقصة في المدن(أميرة حجو، 1987، ص 156)، وعليه يمكن تحديد البطالة الحضرية كما يلي:

ج-التعريف الإجرائي للبطالة الحضرية: هي تلك الحالة التي يكون فيها جزء من قوة العمل المتوفرة في سوق العمل الحضرية (سوق عمل غير زراعية) والراغبة في العمل والباحثة عنه والقادرة عليه البالغة السن القانونية للعمل، غير قادرة على الحصول على فرصة عمل نظامية.

2.1 مفهوم الفقر الحضري:

لمفهوم الفقر (*la pauvreté*) معاني عديدة، غير أن الناحية اللغوية له في قواميس اللغة العربية معناها: الضعف والضعف أو الحاجة وفعله الإفتقار وصفته الفقير(صلاح رسلان، 1999، ص415).

والفقر: هو العوز والحاجة، فمن الناس من لا يملك إلا القوت، والفقر ليس الجوع إلى الأكل والحاجة للكسوة فقط، ولكنه القهر كذلك(حسين عبد الحميد رشوان، 1999، ص94).

والفقر الإجتماعي: يقصد به عدم المساواة الإجتماعية والمركز الذي يحتله الفقير، كما يحدده نسق القيم الإجتماعية السائدة في المجتمع(أحمد زكي بدوي، دت، 322).

ولا يمكن إغفال بعض الاعتبارات المهمة المتعلقة بظاهرة الفقر، فهي رغم عموميتها في كافة المجتمعات نظرا لارتباطها بالبنيان الإقتصادي والتركيب الإجتماعي والنظام الإقتصادي، إلا أن سمة النسبية بها واضحة، فما نتصوره فقرا في مجتمع هو مستوى متقدم من مستويات الغنى في مجتمع آخر، ولعل سبب ذلك هو موضوع الفقر في حد ذاته، إذ أنه موضوع نسبي حيث يحاول بعض الباحثين اعتبار متوسط الدخل الفردي معيارا لقياس درجة الفقر أو الغنى، ويحاول البعض الآخر إضافة الإستفادة من بعض الخدمات كالتعليم، العلاج، الثقافة، ويركز فريق آخر على مدى الإستقرار السياسي وكفاية المؤسسات السياسية ودرجة مشاركة الأفراد فيها فيعتبرون بأن هذه المعايير هي التي تعكس بالفعل مستوى الفقر أو الغنى بالمجتمعات(محمود الكردي، 1986، ص 134-135).

فالفقر: حالة واقعية يعكس مجموعة من المشكلات غير المترابطة مثل: البطالة، واللامساواة في الرفاهية وتفاوت الخدمات الحضرية، كما أنه لا فرق بين الفقير والمسكين فالأول لديه ربما ما يأكل، عكس المسكين الذي لا شيء له فهو أسوأ حالا من الفقير(كريم محمود حمزة وآخرون، 2002، ص40).

أما الفقر عند علماء الإجتماع: هو عدم القدرة على إشباع الحاجات الأساسية والبيولوجية التي تشكل حاجات عالمية يجب إشباعها وفي حالة عدم حدوث ذلك يعرف الناس كفقراء(علياء شكري وآخرون، 2005، ص34)، أي الإعتماد على المعايير الإجتماعية في تميز فئة الفقراء.

أما فقراء الحضر ظاهرة قائمة واضحة المعالم تكونت أساسا نتيجة للتفاوتات الضخمة الملاحظة في إمكانات الأفراد وطاقاتهم ونصيبهم من الدخل والتعليم وأوضاعهم المهنية وما يتمتعون به من خدمات وخاصة ما يتعلق منها بالسكن والعلاج، كما أنه ليس من الضروري أن يكون فقراء المدينة نازحون أصلا من الريف (ليسو من السكان الأصليين)، وإنما شريحة واضحة من أبناء الطبقة الفقيرة هي حضرية المولد والإقامة والانتماء ولم يتمكنوا من تحقيق مستوى معيشي أفضل بالمدينة(محمود الكردي، 1986، ص130-131)، فأقاموا بأحياء هي أقرب في صفاتها للريف منها إلى المدينة فيطلق عليهم البعض "صفة القرويون الحضر" أو "الفلاحون الحضر" هاته الشرائح الحضرية الهامة تتكتل في الجهات الفقيرة في

الأحياء المزدحمة من المدن أو الضواحي المحيطة بها، وهم يفتقرون إلى الأعمال الثابتة ويشكلون مصدرا متنقلا للعمالة غير الماهرة، كما يمكن القول أنهم يشكلون كتلة من السكان الحضر المحرومين وناقصي الحقوق(مصطفى عمر التير، 2005، ص 155).

وفي هذا الإطار ورد تعريف لأفقر فقراء المدن بإعتبارهم الفئات الدنيا التي تعيش في قاع المدينة وهم:

الباعة الجائلون- العاملون على تسيير وسائل النقل التقليدية والحمالون- الخدم في البيوت- العمالة الرثة، وهي مجمل النشاطات الهامشية التي يمتهنها الفقراء الحضر حيث تتميز بتدني الدخل وترتبط بالإقتصاد غير الرسمي الذي يضم المهاجرين الجدد من القرى ومساكن العشوائيات الذين يمثلون جزءا هاما من قوة العمل في المناطق الحضرية(ثروت إسحاق، 1987، ص9-10).

وعليه يتضح أن فئات الفقراء الحضر تندرج ضمن عدة تسميات مثل الفئات الهامشية أو الرثة أو المحرومون وفي مجملها توصف بالفئات المدينية الدنيا(إبراهيم التهامي وآخرون، 2004، ص161)، فالفقراء العاديون يشغلون مكانة وسطا بين الوضع الرث والانعدام، والمعدومون هم العاطلون وأشباههم من العاملين في البيوت ويمتازون بعيشهم دون خط الفقر(إبراهيم التهامي وآخرون، 2004، ص90).

2. عوامل تنشيط النمو الحضري في الجزائر:

يمكن إرجاع عوامل تحول المجتمع الجزائري من ريفي إلى مجتمع حضري بالنظر للنسب التي بلغها التحضر بعد 1997 إلى عدة عوامل أهمها(بشير التيجاني، 1998، ص47-54):

- إرتفاع معدلات النمو الديموغرافي بالمدن سبب الزيادة الطبيعية للسكان.

- إعادة هيكلة القطاع الزراعي وخوصصته وحرمان شباب الأرياف من حق الاستفادة في الأراضي جعل نسبة كبيرة منهم يهاجرون من الأرياف بحثا عن مصادر بديلة للرزق خاصة في قطاع البناء والأشغال العمومية.

- سياسة إقتصاد السوق وحرية المتاجرة المنتهجة في السنوات الأخيرة بالبلاد وتناقص الرقابة الإدارية على النشاط التجاري داخل المدن، كل هذا ساهم في دفع نسب كبيرة من شباب الأرياف للهجرة للمدن للعمل فيها وخاصة امتهان التجارة بحثا عن أرباح أكبر بكثير من تلك المحققة في الأرياف.

- سياسة الخوصصة وتشجيع الإستثمار سمح للجزائريين بتأسيس عدد كبير من الوحدات الصناعية التي استقطبت اليد العاملة الريفية،حيث تصل نسبتها إلى 75% من اليد العملة الصناعية.

- الهيكلة الإدارية لعبت دورا في نمو التجمعات الحضرية وزيادة عدد سكانها لأن إضافة مراكز إدارية جديدة(ولايات، دوائر، بلديات) يصاحبه إضافة مرافق وخدمات جديدة إدارية، إقتصادية، وثقافية جديدة، كما أن ترقية بعض المجتمعات الريفية أو شبه الحضرية إلى

مراكز إدارية جعلها تصنف كمستوطنة حضرية و بالتالي زيادة في معدلات نموها بسبب ارتفاع درجات استقطابها.

ـ قلة المراقبة الإدارية للتغيرات الحاصلة على النسيج العمراني فتح المجال لإقامة المزيد من المستوطنات العشوائية التي تعتبر محركا أساسيا للهجرة الدائمة من الريف إلى الحضر.

ـ تدهور الأوضاع الأمنية التي ظلت مرتبطة بالريف كانت دوما دافعا وعاملا أساسيا من العوامل المدعمة للهجرة الريفية الحضرية في الجزائر.

كل هذا كان له دور بارز في إيقاع المدينة الجزائرية في عديد من المشكلات الحضرية ذات الارتباط الوثيق بالوضعية الإقتصادية والاجتماعية المتأزمة التي عاشتها ولا تزال تعيشها إلى يومنا هذا.

3. قراءة إحصائية لظاهرة البطالة الحظرية في الجزائر

تعتبر البطالة واحدة من أخطر وأبرز المشكلات التي واجهها ويواجهها المجتمع الجزائري وذلك منذ الإستقلال، إذ وبتعاقب البرامج والسياسات التنموية المختلفة ظلت معدلات البطالة في ارتفاع مستمر.

وخاصة في الأوساط الحضرية، حيث شهدت المراحل الأولى بعد انتهاج سياسة التصنيع السريع ارتفاعا ملحوظا في نسب التشغيل وخاصة في القطاعات غير الزراعية(الصناعات والمحروقات)، كون هذه القطاعات قد أخذت الحصة الأكبر في الاستثمارات حيث بلغ المشغلون فيها حوالي 430,000 سنة 1978، بينما وصل عدد العاملين في قطاعات الأشغال العمومية، التجارة، النقل، الخدمات والإدارة حوالي 1,539,000 سنة 1978 بعدما كان 751,000 فقط سنة 1967.

إذ ومع إقامة أقطاب التنمية الصناعية (الجزائر، قسنطينة، وهران، البليدة...الخ) شهد القطاع الصناعي تشغيل كم كبير من اليد العاملة جعلت من معدلات الهجرة الريفية الحضرية ترتفع بالمقابل حيث غير حوالي 73,492 شخصا ريفيا مقر إقامته إلى المدن، يمثل الشباب بين 20-30 سنة نسبة 30% منهم (الديوان الوطني للإحصائيات، 1984، ص38-38)، وهذا فقط بغرض العمل في القطاعات الإقتصادية الحضرية، خاصة منها الصناعية.

ورغم الانخفاض المحسوس في نسب البطالة بين 1967-1977 بإعتبارها فترة انتعاش اقتصادي للبلاد، شهدت بعد ذلك هذه الأخيرة في اقتصادياتها فترة ركود وجمود بسبب ركود الاستثمارات بالمقابل في مختلف القطاعات الحضرية وخاصة الصناعية مما أوصل الإقتصاد الحضري إلى درجة التشبع من الأيدي العاملة، فأخذت معدلات البطالة في الارتفاع وبشكل ملحوظ وخاصة بين الشباب الباحثين حديثا عن منصب عمل لتعرف فترة ما بعد 1990 ارتفاعا مذهلا بسبب آثار الإصلاحات الإقتصادية على قطاع الشغل، حيث بلغت نسبة البطالة 30% في نهاية التسعينات، يمثل الشباب الذين لم يبلغوا بعد سن 30 سنة حوالي 80% من مجموع البطالين، يتركز غالبيتهم في الأوساط الحضرية التي تشهد بدورها تكدس غالبية سكان الجزائر، وفي هذا الإطار سجل المجلس الوطني الإقتصادي حوالي 76227 طلبا للعمل خلال السداسي الأول فقط لسنة 1995 مقابل شبه إنعدام للتوظيف *(Ministères du travail et de la protection social , 1995 , p13)*، كما أن البطالة بلغت بين

29,52 % و 29,5 % في الفترة بين 1997، 1999، لتصل إلى 29,77% سنة 2000، لتنخفض قليلا بعد ذلك لتبلغ 17,7 % سنة 2004 و 12,30 % سنة 2006 و 11,3 % سنة 2008 هذه الأعداد الهائلة من البطالين، وجدت نسبة كبيرة منها فرصتها من العمل وإن كان بطريقة غير رسمية كحل بديل لكسب الرزق في ظل الظروف المعيشية الصعبة ومتطلبات الحياة الحضرية التي تحتاج إلى ضرورة تلبيتها بأية وسيلة كانت.

حيث أن تناقص الاستثمارات في القطاع الصناعي والركود المسجل في إنتاجيته إنعكس سلبا على سوق العمل وخاصة الحضري الذي شهد في مرحلة النمو الصناعي تدفقا كاسحا لليد العاملة الريفية بفضل التشجيعات والامتيازات التي حصل عليها هذا القطاع ومستخدميه وبعد التسعينات وبتراجع نسب التشغيل أصبح القطاع غير الرسمي وجهة لكل الباحثين عن مداخيل لضمان العيش، حيث يستوعب هذا القطاع ما نسبته 25% من اليد العاملة في المدن الجزائرية. *(MTPS, 1995, p04)*

كما أن التحول في السياسة التي تمنح الأولوية للقطاع الخاص عمل على خلق المزيد من المؤسسات المعروفة بالمؤسسات المتناهية الصغر والعاملة بطريقة كاسحة خاصة في ميادين التجارة والخدمات والتي تشغل أقل من 20 عاملا، هذا النوع من المؤسسات أعتبر الحل الوحيد المتوفر لمواجهة مشكلة البطالة وانعدام فرص الحصول على مداخيل، هذه المؤسسات هي نوع من المؤسسات الخاصة ووجه جديد من صغار أرباب العمل في القطاع غير الرسمي، كما ذهبت إلى ذلك "شانتال برنارد" وبالتالي اعتبار أفراد هذا القطاع كشكل من أشكال الرأسمالية الصغيرة وحلقة تضاف إلى سلسلة الطبقات الرأسمالية المختلفة المواقع نتيجة طموحات هؤلاء الأفراد بأن يصبحوا يوما ما ملاكا كبارا، وما العدد الكبير للمؤسسات المتناهية الصغيرة إلا دليل على التوجه نحو طغيان ظاهرة اللارسمية في الجزائر، وإعطائها الأولوية في العملية التنموية.

4. البرامج الحكومية الموجهة للحد من البطالة بمدينة المسيلة:

إن أغلب المدن الجزائرية عرفت مراحل نمو متعاقبة، لكل مرحلة خصوصياتها، كما أنها كلها تشترك في مسألة عوامل ومسببات النمو الحضري على نطاق واسع والذي يرجع في أغلبها إلى ما بعد الاستقلال أين شهدت مختلف التجمعات السكانية نموا ملحوظا وسريعا ويصل في بعض الحالات إلى التضخم، ومدينة مسيلة كغيرها من هذه المدن كان لنموها الذي مر بعدة مراحل ميزات وخصائص ونتائج في الأخير انعكست على طبيعة الحياة الحضرية في مختلف جوانبها.

1.4 تموضع المدينة(ولاية المسيلة، 2011، ص01):

تقع الولاية بين الأطلس التلي والصحراوي في موقع وسط بين عدة ولايات محورية بوسط البلاد إلى الجنوب هي: برج بوعريريج، سطيف، البويرة، المدية، الجلفة، بسكرة وباتنة، هذا التموقع الممتاز جعل من المهتمين يعطونها عدة تسميات، منها عاصمة الحضنة، بوابة الصحراء، كما تتربع على مساحة تقدر ب18.175 كم^2 تبعد عن البحر بحوالي 100كم، وترتفع عن سطحه بحوالي 460م، في نقطة تقاطع طريقين وطنيين هامين جدا، الطريق الوطني رقم 40 الرابط بين البرج والجلفة والطريق الوطني رقم 45 الرابط بين باتنة

والجزائر العاصمة، أما البلدية فتقع في أقصى الحدود الشمالية للولاية يحدها شمالا بلدية العش، جنوبا بلدية أولاد ماضي، شرقا بلدية المطارفة والمعاضيد والسوامع أما غربا فيحدها بلدية أولاد منصور.

أما المدينة فتقع ضمن التراب البلدي لبلدية المسيلة، وهي مركز الولاية وتتربع على مساحة قدرها 1792,6 هكتار ممثلة بذلك ما نسبته 7,72% من إجمالي مساحة البلدية، تتوسط مجموعة من التجمعات الثانوية: ثلاثة شبه حضرية هي: مزرير، غزال، بوخميسة، وستة تجمعات ريفية هي: سد القصب، لمجاز، ذراع برباح، الحصن، أولاد السلامة، أولاد بديرة.

إن التركيبة الإجتماعية لسكان مدينة المسيلة في علاقتها بما يجاورها من مناطق لها علاقة قوية بالتغيرات التي حصلت بين القرنين الثاني عشر والثالث عشر على مستوى المنطقة ككل، حيث ترتبط هذه الفترة بتوسيع الهلاليين الرحل تواجدهم بمنطقة الحضنة وفي الجبال المجاورة لها والمعروفة حاليا بجبال أولاد نايل التي تستمد اسمها من تشكيلات حيوية للأسلاف الهلاليين، وحاليا تقطن بالولاية ككل القبائل التالية(ولاية المسيلة، دص):

- أولاد نايل: يتمركزون في المناطق الجنوبية بالولاية وهم من القبائل الرحل لأولاد فارس وأولاد عزيز.
- أولاد دراج: وتنقسم هذه القبيلة إلى فروع هي: المطارفة، السوامع، أولاد عدي، أولاد نجاع، أولاد عمر، زوي، الصلالحة.
- أولاد ماضي: تتكون من فروع هي: أولاد خالد، أولاد سديرة، أولاد معتوق، أولاد عبد الحق، أولاد سيدي حملة، أولاد منصور، بن ماضي، هذه القبائل توزعت على شكل أعراش في 5 أقطاب أساسية هي:
- قطب المسيلة(المدينة): يتكون هذا القطب من أعراش المطارفة، بني مسيل، أولاد ماضي، المعاضيد، السوامع، الخرابشة.
- قطب بوسعادة: يتمركز بالمناطق الجنوبية بمجموع أعراش: أولاد فرج، الحملات، أولاد سيدي إبراهيم، أولاد عامر، الشرفاء.
- قطب حمام الضلعة: يتكون من أعراش: الخرابشة، الدريعات، أولاد جلال.
- قطب مقرة: يتكون من أعراش: أولا عمار، أولاد منصور، أولاد زميرة القوادر القشيش.
- قطب سيدي عيسى: يتكون من أعراش: سيدي عيسى، أولاد جدي، الشرفاء، الرتيمة، سلامات، أولاد عربية.

هذه التركيبة كان لها دورها في مختلف عمليات الحركات السكانية التي شهدتها الولاية عموما والمدينة خصوصا، وخاصة في المراحل التي شهدت فيها المدينة مدا واسعا من الهجرات الريفية الحضرية وخاصة تلك ذات الأصول الإجتماعية القريبة للأعراش المقيمة بقطب المسيلة(المدينة)، حيث تلعب القرابة والعلاقات الإجتماعية دورا هاما في تحديد وجهات المهاجرين الجدد وهذا كان له دور في الوضعية التي بلغتها المدينة من التكدس البشري وخاصة منذ السبعينات إلى يومنا هذا.

2.4 الخصائص السكانية (*ANNUAIRE STATISTIQUE 2010. PP 01-05*):

بلغ سكان ولاية المسيلة حوالي 1073000 نسمة سنة 2010، بعدما كان 1052000 نسمة في سنة 2009، على مساحة تقدر ب: 18175 كم²، بكثافة سكانية تقدر ب:57 نسمة في كم²، بنسبة تحضر تصل إلى 62% رغم طبيعة الولاية الإقتصادية ذات الطابع الفلاحي والرعوي، مما يعطي صورة واضحة عن العلاقة غير المتكافئة بين طبيعة النشاطات الممارسة وتركز السكان وبالتالي الضغوطات على المراكز الحضرية بين سنوات 2008-2010.

الجدول رقم 01: توزيع سكان المسيلة بين ريف وحضر بين سنوات 2008-2010:

السنوات	عدد السكان الريفيين	عدد سكان الحضر	المجموع
2008	459723	571277	1031000
2009	464477	587523	1052000
2010	473748	599252	1073000

المصدر: من إعداد الباحثة من خلال المعطيات المحصل عليها من الإحصائيات السنوية لولاية المسيلة لسنة 2011.

حيث أنه ومن بين عدد السكان الحضر البالغ 599252 نسمة سنة 2010 بلغ عدد سكان المدينة 161183 بمعدل نمو يصل إلى 2% سنويا والتوقعات تشير إلى إمكانية أن يصل هذا العدد إلى 186396 نسمة سنة 2015، ويتجمع أكثر من ثلث سكان الولاية بثلاث مراكز حضرية كبرى هي:

-مدينة المسيلة- مدينة بوسعادة- مدينة سيدي عيسى، بحوالي 35%من مجموع السكان، وتستحوذ مدينة المسيلة على أكثر من نصف هذه النسبة مما يظهر الميل إلى التركز الشديد بالوسط الحضري لمدينة المسيلة أكثر من غيره.

وإذا كانت درجة التركز الحضري تصل إلى 62% في الولاية ككل فإنها تصل حوالي 82,52% بمدينة المسيلة، بعدما كانت 79,94% سنة 1987 و65,55 فقط سنة 1966، مما يوضح درجة وحجم التوجه الشديد للإقامة في الوسط الحضري وحجم النمو الحضري الذي بلغته المدينة وبالمقابل محدودية المجال المكاني المخصص للإقامة السكنية، والجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول رقم 02: التطور السكاني لمدينة المسيلة بين 1966-2009:

السنوات	1966	1977	1987	1998	2003	2005	2009
عدد السكان	19675	30419	66373	100745	113643	121482	136433

المصدر: مديرية التخطيط وتهيئة الإقليم لولاية المسيلة، سنة 2010.

من بين سكان المدينة أثبتت الإحصائيات أن 56% من مجموعهم يقل عمرهم عن 25 سنة و 05.82% فقط منهم يبلغون أكثر من 60 سنة، مما يعني أن المجتمع الحضري مجتمع شباب

بنسبة كبيرة جدا، وأن لهذه النسبة العديد من المعطيات والمعاني الإقتصادية والإجتماعية في مجال الشغل واستيعاب القطاع الإقتصادي الحضري ككل لهم.

3.4 الخصائص الإقتصادية:

يمكننا الكشف على الواقع الإقتصادي وبالتالي الواقع المعيشي عموما لسكان مسيلة من خلال بعض المؤشرات ذات الأهمية البالغة في تحديد المستوى السوسيوإقتصادي المعيشي لأية جماعة إجتماعية، هذه المؤشرات هي:

-الناحية السكنية- بعض الخدمات الحضرية(التعليم، الصحة ،التزود بالكهرباء والغاز والصرف الصحي)- قطاع الشغل.

أ- الجانب السكني: يقطن سكان مدينة المسيلة في حظيرة سكنية تبلغ 175288 سكنا، بمعدل شغل للمسكن يقدر ب:6,3 فردا / المسكن الواحد من بين هذا العدد تعتبر 12536 منها سكنات هشة غير صالحة للإقامة، وهي التي يقطنها الفئات الفقيرة من السكان وخاصة بعض الأحياء الشعبية المتردية الوضعية والتي أصبح الجزء الأكبر منه غير صالح للسكن أو الأحياء القصديرية التي تأوي الفئات التي تعاني أزمة خانقة في انتظار الحصول على البديل، وهي إحدى مظاهر الفقر الحضري بالمدينة(ولاية المسيلة، 2011، ص06).

ب - الجانب الخدماتي: يشهد قطاع الخدمات على اختلافها نموا ملحوظا لكنه غير كاف ويعاني عجزا كبيرا في بعض جوانبه، ففي التعليم مثلا ورغم كل ما تتوفر عليه المدينة من مرافق تعليمية إلا أن معدل التلاميذ للقسم الواحد يصل 37 تلميذا وهو متوسط كبير جدا يعكس بطريقة غير مباشرة خدمات تعليمية تتصف بالمحدودية، فضلا عن قطاع التكوين المهني الذي بلغت درجة استيعاب مؤسساته ال200% أي ضعف الطاقة الإستيعابية الحقيقية رغم ما لهذا القطاع من أهمية في مجال ضم نسب هامة من المتسربين من المدارس، أما القطاع الصحي فيعاني عجزا كبيرا في تلبية حاجات السكان المتزايدة وفي مختلف المجالات والإختصاصات، وفيما يتعلق بخدمات التهيئة الحضرية فالتزود بالماء الصالح للشرب والكهرباء لا يزال بعيدا عن تغطية كل الحاجات دون استثناء أما التزود بالغاز الطبيعي فلا يتجاوز نسبة 48% من السكان والأخطر نسبة 92% من المستفيدين من الصرف الصحي مما يعني وجود نسبة هامة لا تستفيد من هذه الخدمة الحضرية ذات البعد الصحي والاقتصادي والاجتماعي عموما، وبالرجوع إلى الدراسات التحليلية حول ظاهرة الفقر الحضري والتي تربط هذه الظاهرة ببعض المظاهر الحضرية أهمها على الإطلاق الصرف الصحي نقول أن نسبة لا بأس بها من السكان تندرج تحت خط الفقر المدقع الذي لا يستفيد أفراده حتى من الصرف الصحي.

ج- قطاع الشغل: كواحد من أهم المؤشرات الإقتصادية والاجتماعية في أي مجتمع فإن مدينة مسيلة كغيرها من المدن الجزائرية، يعرف هذا القطاع فيها عجزا كبيرا من الناحية الإستيعابية للقوة العاملة المتوفرة، حيث بلغ عدد اليد العاملة سنة 2010 حوالي 206570، أما اليد العاملة النشيطة فعليا فعددها يقدر ب 179689، أما نسبة البطالة فتبلغ 13%(ولاية المسيلة، 2011، ص06)، يمثل الشباب أكثر من ثلثين من بين مجموع البطالين.

غير أن من مميزات قطاع الشغل بمدينة مسيلة هو غلبة النشاطات غير المنتجة مثل: التجارة، النقل، الإدارة، البناء والأشغال العمومية.

والجدول التالي يوضح توزيع النشاطات الإقتصادية حسب القطاعات.

الجدول رقم 03: النشاطات الاقتصادية موزعة حسب طبيعة القطاعات بمدينة المسيلة سنة 2009:

النشاطات	عدد اليد العاملة	%
الإدارة	34800	20,14
البناء والأشغال العمومية	29880	17,29
الصناعة	8560	04,95
التجارة	39600	22,92
النقل	22700	13,14
نشاطات أخرى (تشغيل الشباب، الحرف، السياحة)	37200	21,53
المجموع	172740	100

Source: Estimation DPAT, année 2010, p 23

حيث يتضح من معطيات الجدول فوق ضعف استيعاب القطاع الصناعي كواحد من أهم القطاعات المنتجة بنسبة 4,95% فقط لترتفع نسب التشغيل في مختلف القطاعات الخدماتية خاصة التجارة يليها البناء والأشغال العمومية والأعمال الإدارية، أما التشغيل ضمن برامج تشغيل الشباب والنشاطات المبرمجة لاستيعاب اليد العاملة ضمن ما يعرف بالنشاطات المؤقتة فيمثل نسبة هامة تقدر ب21,53% وهي مناصب عمل يغلب عليها كذلك الطابع الخدماتي والجزء الأكبر منها مناصب عمل مؤقتة استحدثت ضمن البرامج السياسية الموجهة لمكافحة البطالة والفقر مما يعكس الحجم الحقيقي للظاهرتين في الوسط الحضري فأمام عجز القطاع الإقتصادي الحضري بكل مؤسساته عن استيعاب الكم الهائل من اليد العاملة المتوفرة وخاصة بعد الثمانينات(فترة الانكماش والركود الإقتصادي من ناحية والنمو الديموغرافي والنمو الحضري السريع والكبير من ناحية أخرى) أصبح البطالون يبحثون عن البدائل المتوفرة للظفر بمنصب شغل ومصدر للرزق وكان من بين هذه البدائل التي وفرتها السلطات المعنية برامج الشبكة الإجتماعية، برنامج أشغال المنفعة العمومية ذات الإستعمال المكثف لليد العاملة، تشغيل الشباب ومشاريع الصندوق الوطني للتأمين من البطالة(*ANNUAIRE STATISTIQUE, 2009, PP25-33*).

- برنامج الشبكة الإجتماعية، بشقيها المنحة الجغرافية للتضامن(*AFS*) والتي سجلت 1800 طلبا تم قبول 642 فقط منها، والتعويض عن النشاطات ذات المنفعة العامة (*IAIG*) والتي سجل بشأنها 887 طلبا تم قبول 356 فقط منها، رغم ما يتقاضاه أصحابها من منح رمزية قدرها 5000دج فقط.

- برنامج أشغال المنفعة العمومية ذات الإستعمال المكثف لليد العاملة (*TUP-HIMO*) والتي لم تلق الإقبال مطلقا من الراغبين في العمل كون العائد منها لا يلبي أدنى الإحتياجات فضلا عن كونه من برامج التشغيل المؤقتة، فالوضع المعيشي بصعوباته يحتاج إلى مصادر للحصول على مداخيل كفيلة على الأقل بتحقيق ضروريات الحياة الحضرية ومتطلباتها الكثيرة.

- برنامج تشغيل الشباب وهو البرنامج الأفضل مقارنة مع ما سبق من برامج من حيث توفيره لمصادر دخل دائمة أو شبه دائمة فضلا عن المداخيل المادية من وراء مختلف المشاريع الاستثمارية التي أنشأها الشباب والجدول التالي يوضح حصيلة هذا البرنامج حسب الأنشطة.

الجدول رقم 04: حصيلة برنامج تشغيل الشباب حسب الأنشطة بمدينة مسيلة إلى غاية 2009:

النشاطات	عدد الملفات المودعة	عدد الملفات المقبولة	عدد المشاريع المجسدة فعليا
الصناعة	713	596	67
البناء والأشغال العمومية	422	323	37
الزراعة	2812	2427	94
الخدمات	3836	3181	206
الحرف اليدوية	1449	1224	90
الأعمال المكتبية	12	10	02
النقل	2812	2252	198
المجموع	22087	9005	691

Source : ENSEJ, année 2010.

من معطيات الجدول فوق تتضح محدودية قبول المشاريع المقترحة من طرف الشباب فضلا عن النسب الضعيفة جدا من التطبيق الفعلي للمشاريع المقبولة مما يعكس مسألتين هامتين تتعلق الأولى بمصداقية المشاريع في حد ذاتها في الحد من البطالة من وجهة نظر الشباب الذي لا يؤمن إلا بالعمل المأجور الدائم والثانية باستمرارية وجود المعوقات الإدارية والبيروقراطية وعلى مختلف المستويات والتي تعوق التطبيق الفعلي وتجسيد المشاريع الإقتصادية هذا بغض النظر عن الإقبال على المشاريع ذات الطابع الخدماتي حيث تأتي نشاطات الخدمات، النقل، البناء والأشغال العمومية في المراتب الأولى كونها الأقل تكلفة من حيث رؤوس الأموال المطلوبة من ناحية وذات مداخيل وعوائد أكبر من ناحية أخرى.

- مشاريع الصندوق الوطني للتأمين من البطالة (***CNAC***): باعتبار هذا البرنامج موجه لشريحة هامة من المسرحين من مناصب عملهم بسبب عمليات الخوصصة التي مست مؤسسات القطاع العام ونسبة من البطالين الباحثين عن العمل لأول مرة، فقد لقيت إقبالا عليها غير أن محدودية قبول المشاريع من ناحية والتطبيق الفعلي للمقبول منها هو ما ميز

تطبيق هذا البرنامج واقعيا وذلك لنفس الظروف التي سبق الإشارة إليها فيما يتعلق ببرنامج تشغيل الشباب والجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول رقم05: مشاريع الصندوق الوطني للتأمين من البطالة (*CNAC*) بمدينة مسيلة إلى غاية2009:

النشاطات	عدد الملفات المودعة	عدد الملفات المقبولة	عدد المشاريع المجسدة فعليا
الزراعة والصيد	52	28	0
البناء والأشغال العمومية	39	25	15
الري	6	5	3
الحرف اليدوية	4	4	3
فندقه-مطاعم-مقاهي	10	5	2
الصناعة	68	6	22
الخدمات	112	62	12
النقل	142	102	47
نشاطات أخرى	16	11	5
المجموع	456	284	114

Source : CNAC , année 2010.

هذه الوضعية التي تعكس قطاع الشغل بالمدينة وخاصة تشغيل فئة الشباب باعتبارها الأكثر معاناة من مشكلة البطالة دفع بنسب هامة منهم وخاصة في ظل ارتفاع حدة الفقر الحضري بالنظر لزيادة تكاليف المعيشة في الوسط الحضري الراجعة بالدرجة الأولى إلى ارتفاع أسعار السلع والخدمات وخاصة الاستهلاكية الضرورية منها، وتدني حجم المداخيل الفردية والأسرية وأحيانا انعدامها بين الكثير من الأسر والأفراد، وفي ظل ركود وتيرة التوظيف وفشل المشاريع الحكومية للحد من مشكلتي الفقر والبطالة، أصبحت فئات البطالين تبحث عن كل البدائل المتوفرة للظفر بمصدر للرزق مهما كان مستواه، ومن بين هذه البدائل إنشاء المؤسسات المتناهية الصغر والتي تندرج ضمن مؤسسات القطاع غير الرسمي بالنظر إلى حجمها من حيث عدد مناصب الشغل التي توفرها، حيث بلغ عدد هذه المؤسسات،4265 سنة 2009 بكامل تراب الولاية من بينها 4091 مؤسسة أنشأت بالمدينة- الوسط الحضري، حيث تتميز بغلبة الأنشطة الخدماتية خاصة التجارة، النقل، البناء والأشغال العمومية بنسب، 13,60% و 6,30% و 50,22% على التوالي (*ANNUAIRE STATISTIQUE, 2009, p 102-103*)، من بين مجموع المؤسسات التي تعمل ضمن 22 نشاطا، من حيث ما تتطلبه من رؤوس أموال وسهولة إدارتها وقلة العراقيل البيروقراطية الخاصة بالتسويق كما هو الحال في الأنشطة الإنتاجية.

خاتمة:

بالإضافة إلى أهم نتائج السياسات الاجتماعية المتمثلة في:

- ظهور فئات جديدة من المهمشين إجتماعيا، فبإستثناء العاملين في القطاع الحكومي الرسمي من الموظفين والأجراء، ظهرت شريحة عريضة من المواطنين في غالبيتها من الشباب المهمش عن العملية الإنتاجية الوطنية وتوزيع الثروة وبالتالي مهمشا عن الحياة الإجتماعية ككل، هذه الشرائح أصبحت تبحث عن مجالات أخرى لإثبات وجودها وذاتها بأية طريقة كانت، فوجدت نسبة هامة منها ضالتها في الأنشطة غير الرسمية.

- كل هذه البرامج والسياسات التي سبق واستعرضناها والتي دعمتها الدولة بكل الأجهزة والوسائل المادية، إلا أن كون أغلبها خصصت للشباب الباحث عن العمل لأول مرة فقد أدت بطريقة غير مباشرة إلى تهميش ذوي الكفاءات والخبرات المهنية منهم، مما إنعكس على طبيعة البطالين باعتبارهم الباحثون عنه لأول مرة فقط، ليكون التكفل بمشكلة البطالة جزئيا وليس كليا.

فرغم كل محاولات الدولة في إيجاد الحلول للحد من مشكلة بطالة الشباب إلا أن فئة هامة منهم بقيت دوما على هامش النشاطات الإقتصادية، في ظل تزايد طلبات العمل ب:25.000 طلب سنويا، مما يؤدي دوما ورغم كل المجهودات إلى خلق خزان إضافي من الشباب البطال، هذا الوضع ليس انعكاسا لعدم الحصول على فرص عمل فحسب بسبب ندرتها بل نتاج كذلك لعملية التسرب المدرسي مبكرا والتي تمد سوق العمل بالمزيد من اليد العاملة قبل الأوان دون توفر الشروط الفنية والمهنية والمعرفية اللازمة للعمل.

فوضعية التشغيل في الجزائر يمكن أن تشخص في بعدين هامين، سياسات التشغيل المنتهجة والسياسات الموجهة لشريحة الشباب، وبما أن بطالة الشباب كانت دوما ذات ثقل كبير على المستوى الإجتماعي والاقتصادي فإن الجزائر اعتمدت السياسات ذات البرامج الإستعجالية والسريعة ليس للقضاء على المشكلة واستئصالها بقدر ما هي برامج تخفيفية وترقيعية فقط، وهذا هو السبب الرئيسي وراء كون كل برامج التشغيل الحكومية لم تحقق منذ البدء في تطبيقها سوى 60% فقط من أهدافها، وبالتالي أبقت على هامشية نسبة كبيرة من الشباب، بما لهذا الوضع المستمر من إنعكاسات تتعدى الجانب المادي والإجتماعي إلى الجانب النفسي، بإعتبار هذه الشريحة الإجتماعية مقارنة مع غيرها توجد في أوج القدرة على العطاء وبذل الجهود والرغبة في الإنجاز بهدف تحقيق الإستقرار المهني والاجتماعي والمادي والنفسي.

وفضلا عن هذه المؤسسات وبسبب عجز البرامج الحكومية عن توفير البديل الجيد في مجال التشغيل وجدت نسبة هامة من البطالين الذين يمثل الشباب غالبيتهم ظالتهم في البحث عن منصب عمل يوفر لهم دخلا ماديا يلبي حاجاتهم ومستلزماتهم، وحدتها في ما يعرف بأنشطة القطاع الحضري غير الرسمي التي تعددت واختلفت وإن كان يغلب عليها الأنشطة التجارية والخدماتية كونها أقل تكلفة من حيث رأس مالها ومن حيث الوسائل التي يحتاجها أصحابها في العمل ومن أمثلة ذلك، إتخاذ البعض لمنازلهم كورشات عمل بطريقة غير رسمية لامتهان عدة أعمال، غالبا ما يمثل أفراد الأسرة عمالها وخاصة بالنسبة لفئة النساء اللواتي يفضلن العمل في البيوت فانتشرت ظاهرة ورشات الخياطة، الأعمال والحرف اليدوية على

اختلافها، الحلاقة، التجميل...الخ، وفئات أخرى إختارت من التجارة غير الرسمية بمختلف السلع لمجال للعمل فأصبحت أرصفة الطرقات تعج بالباعة الذين يتخذون من الطاولات المصطفة على الرصيف (النصبة) ما يشبه المحلات في الهواء الطلق، وفئة أخرى تتجول من مكان لآخر ومن حي لآخر تمتهن بيع مختلف السلع واللوازم، تعرف بالباعة المتجولون أو الباعة الجائلون، منهم من يبيع سلعا لأول مرة (البيع الأول) ومنهم من يعيد بيع السلع (البيع الثاني) ومنهم من بيع سلعا مستعملة، بينما تختلف طبيعة السلع وتتنوع من مواد غذائية، ألبسة، أفرشة، أواني منزلية، أدوات بلاستيكية، أدوات وأجهزة مستعملة مختلفة الأغراض والاستعمالات، لتصبح بذلك ظاهرة اللارسمية نتاجا طبيعيا لفشل البرامج الحكومية في مجال مواجهة البطالة الحظرية بشكل فعال.

قائمة المراجع:

1. إبراهيم التهامي وآخرون(2004)، العولمة والاقتصاد غير الرسمي، مخبر الإنسان والمدينة، جامعة منتوري قسنطينة. الجزائر.
2. إبراهيم التهامي وآخرون(دت)، والتهميش والعنف الحضري، مخبر الإنسان والمدينة، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر.
3. أحمد زكي بدوي(دت)، معجم مصطلحات العلوم الإجتماعية، مكتبة لبنان، لبنان.
4. بشير التيجاني(2000)، التحضر والتهيئة العمرانية في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
5. ثروت إسحاق(1987)، المهمشون بين الفئات الدنيا في القوى العاملة، المركز القومي للبحوث الإجتماعية والجنائية، القاهرة، مصر.
6. حسين عبد الحميد رشوان(1999)، أضواء على الحياة الإجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية . مصر.
7. صلاح الفوال(1996)، علم الاجتماع بين النظرية والتطبيق، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر.
8. صلاح رسلان(1999)، الفقر- جذوره وسبل علاجه – (رؤية إسلامية)، أعمال الندوة السنوية السادسة حول الفقر في مصر، قسم علم الإجتماع، كلية الآداب، مطبعة جامعة القاهرة، مصر.
9. عاطف عبد الفتاح(1985)، البطالة في العالم العربي وعلاقتها بالجريمة، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، السعودية.
10. علياء شكري وآخرون(2005)، الحياة اليومية لفقراء المدينة- دراسة إجتماعية واقعية- جامعة عين شمس، القاهرة، مصر.
11. كريم محمود حمزة وآخرون(2002)، الفقر والغنى في الوطن العربي، وقائع الندوة العلمية لقسم الدراسات الإجتماعية، بغداد، ط1، العراق.
12. محمود الكردي(1986)، التحضر –دراسة اجتماعية-، دار المعارف، مصر.
13. مصطفى عمر التير(2005)، اتجاهات التحضر في الوطن العربي، أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس، ليبيا.
14. ولاس بيترسون ترجمة برهان دجاني(1967)، الدخل والعمالة والنمو الاقتصادي، المكتبة المصرية، مصر.

15.أميرة حجو(1987)، البطالة المقنعة في الوطن العربي، مجلة المستقبل العربي، العدد 102، المركز العربي للدراسات الأمنية للتدريب.
16.الديوان الوطني للاحصائيات(1984)، مجلة إحصائية، رقم 03.
17.ولاية المسيلة(2011) ، أهم المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية بالولاية.
18.ولاية المسيلة(2011)، وثيقة تعريفية.
19. ANNUAIRE statistique 2009 , direction de la planification et de l'aménagement du territoire de la wilaya de M'silla..
20. ANNUAIRE statistique ,2010, direction de la planification et de l'aménagement du territoire de la wilaya de M'silla.
21. lakjaa, 1996, le travailleur informel-figure social a géométrie variable –le travail a domicile-, crasc, arrow; algerie.
22. MTPS, 1995, rapport national sur la development social, MTPS.
23. ONS, 2010, reparation de la population active et accupée par groupe d'age, 2000-2007.

الملاحق:

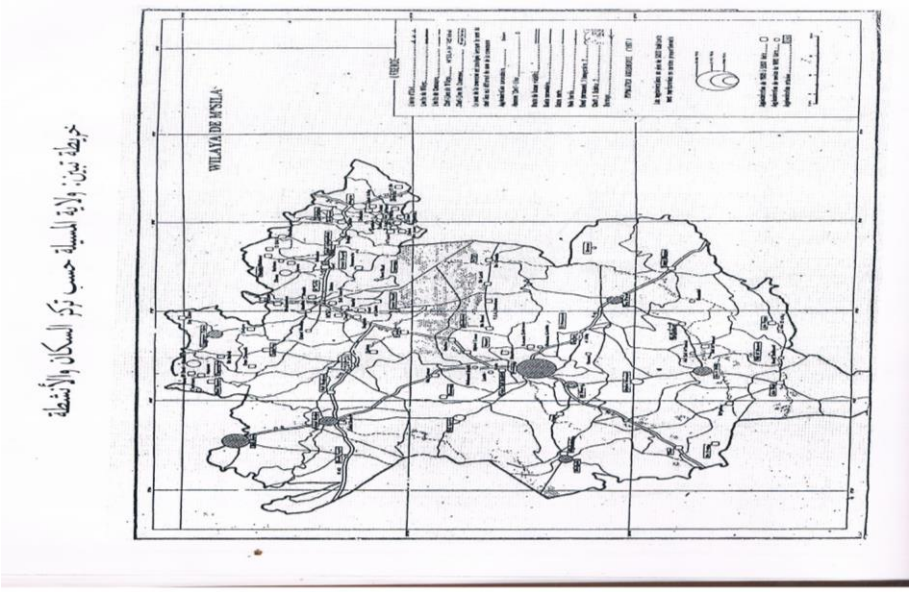

جدول يوضح توزيع الأفراد بين البطالين والعاملين في الجزائر خلال الفترة (2000-2007):

2007	2006	2005	2004	2003	2000	الأشخاص القادرون على العمل
560597	635739	589565	726445	670674	850457	20 سنة
1615919	1571678	1611094	1629172	1518235	1506528	24-20 سنة
1870494	1693855	1755846	1738308	1545750	1435668	29-25 سنة
1480263	1475630	1394584	1364079	1286577	1138705	34-30 سنة
1179468	1344216	1139966	1159279	1111088	873207	39-35 سنة
1128869	1254015	993955	938912	882697	377945	44-40 سنة
826313	853762	774952	746424	713977	64632	49-45 سنة
655070	648297	635425	586573	36253	361029	54-50 سنة
399083	353036	345425	326587	259531	321339	59-55 سنة
252831	279363	242826	253866	237543	260542	60 سنة فما فوق
9968906	10109645	9492508	9469946	8762326	8153646	المجموع
2007	2006	2005	2004	2003	2000	الأفراد الشاغلين لمناصب العمل
385356	469379	393147	269538	341538	315797	20 سنة
1194515	1201696	1129925	1123794	857363	766709	24-20 سنة
1477470	1360371	1357067	1275676	1036461	896217	29-25 سنة
1292775	1305236	1217917	1157632	1036461	872100	34-30 سنة
1086317	1253100	1055709	1054982	977556	741846	39-35 سنة
1080505	1205074	950859	880621	807590	662844	44-40 سنة
804121	825347	743339	704841	651461	581368	49-45 سنة
630888	622754	615927	5622969	495958	323948	54-50 سنة
389470	346483	337505	315166	243577	281757	59-55 سنة
252831	279363	242826	253866	237543	260542	60 سنة فما فوق
8594243	8868804	8044220	7798413	6684056	5725921	المجموع

Source : ONS : répartition de la population active et occupée par groupe d'âge, période 2000-2007.